الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست في نهاية حزيران/ 2011 وهي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية، معتمدة من قبل الأمم المتحدة كمصدر أساسي في جمع الإحصائيات.

تسجيل ما لايقل عن 594 حالة اعتقال تعسفي في تشرين الأول 2016

محتويات التقرير:

أولاً: مقدمة ومنهجية.
ثانياً: تفاصيل التقرير.
• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها القوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية (بشكل رئيس قوات حزب الاتحاد الديمقراطي – فرع حزب العمال الكردستاني).
• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها التنظيمات الإسلامية المتشددة.
• حالات الاعتقال التعسفي التي قامت بها فصائل المعارضة المسلحة.
• حالات إطلاق سراح من مراكز احتجاز المختلفة.
• نقاط مداهمة وتفتيش نتج عنها حجز للحرية.
• حالات خطف قامت بها جهات لم نتمكن من تحديدها.
ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في تشرين الأول.
رابعاً: التوصيات.

أولاً: المقدمة:

تكاد تكون قضية المعتقلين المعضلة الوحيدة التي لم يحدث فيها أيُّ تقدُّم يذكر على الرغم من تضمينها في بيان وقف الأعمال العدائية، وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمختفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح كافة النساء والأطفال، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.

ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة كافة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يطلب من كافة الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 99% من مجموع المعتقلين.

منهجية التقرير:

تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 وحتى الآن، ومن أبرزها خوف كثير من الأهالي من التعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يعرضهم لمزيد من الخطر والتعذيب، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات

الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 117 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أن أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل، 99% منهم لدى القوات الحكومية بشكل رئيس.

ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إن حالات الإفراج تم معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة.

كما تُنكر الحكومة السورية قيامها بعمليات الخطف أو الاعتقال، وذلك عند سؤال الأهالي عن أبنائهم المحتجزين من قبل القوات الحكومية، وتحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على معظم المعلومات من محتجزين سابقين.

جميع المعتقلين الموثقين لشهر تشرين الأول تم إلقاء القبض عليهم دون أي مذكرة اعتقال، وهذا الأمر أصبح مسلماً به ومنهجياً في 99.9 % من حالات الاعتقال التي تقوم بها القوات الحكومية بمختلف تصنيفاتها (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وعلى مدار لقاءاتنا مع آلاف المعتقلين منذ عام 2011 وحتى الآن لم نسمع بحادثة اعتقال واحدة تمت بمذكرة اعتقال أو حتى تبرير، بل إن أغلبها يأخذ طابع خلع الأبواب والاعتقال من داخل غرف النوم في المنازل، أو عبر الحواجز في الطرقات، ويبدو لنا أن السلطات الحاكمة تتعمد فعل ذلك كي لا تبقي دليلاً يُشير إلى مسؤوليتها عن عمليات الاعتقال تلك وما تبعها من تعذيب وعنف جنسي وقتل خارج نطاق القانون وغير ذلك.

كما تمنع السلطات الحاكمة 99.9% من المعتقلين من التواصل مع محامٍ أو مع الأهل أو أي أحد، ولم تتم معاقبة أحد من مرتكبي هذه الجرائم أو حتى غيرها، ولم نسجل أي حالة من هذا القبيل، بل هناك تشجيع وحصانة من قبل السلطات الحاكمة نفسها لمرتكبي هذه الجرائم.

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لايقل عن 117 ألف حالة اعتقال، ذلك منذ بدء الحراك الشعبي في آذار/ 2011 (99%) منها لدى القوات الحكومية)، لاتشمل الحصيلة المعتقلين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الحكم، ويعود ارتفاع أعداد المعتقلين إلى عدة أسباب من أبرزها:

- كثير من المعتقلين لم يتم اعتقالهم لجريمة قاموا بارتكابها، بل بسبب نشاط أقربائهم في فصائل المعارضة المسلحة، أو بسبب تقديم مساعدة إنسانية.
- أغلب حالات الاعتقال تتم بشكل عشوائي وبحق أناس ليس لديهم علاقة بالحراك الشعبي أو الإغاثي أو حتى العسكري.
- إن النظام السوري يستمر باحتجاز الآلاف من المعتقلين على الرغم من صدور أوامر قضائية بالإفراج عنهم، رغم كل ما يعانيه القضاء من بيروقراطية وترهل وبطء وفساد.
- سيطرة القوات الحكومية على المناطق الجغرافية ذات الكثافة السكانية المرتفعة كمراكز المدن الرئيسة وممارستها المنهجة لعمليات الاعتقال العشوائي بحق المدنيين من سكان هذه المناطق.
- تعدد الجهات المخولة بعمليات الاعتقال والتابعة للقوات الحكومية وقيامها بعمليات الاعتقال التعسفي دون الرجوع إلى القوات الحكومية أو الجهات القضائية التابعة لها، واحتفاظ هذه الجهات بمعتقلات خاصة بها لا تخضع لأي رقابة قضائية من الجهات الحكومية ولا يُعامل المعتقلون في مراكز الاحتجاز هذه وفق القوانين السورية المنصوص عليها.
- الانتشار الواسع لعمليات الاعتقال بدافع الابتزاز المادي أو بدوافع طائفية، وبشكل خاص في المناطق غير المستقرة أمنياً، التي لا تخضع لسيطرة جهة معينة أو تخضع لسيطرة عدة جهات وتشهد نزاعاً مستمراً، ما أسفر عن نشوء ميليشيات مسلحة محلية لا تتبع لجهة محددة يمكن متابعتها.

بالإمكان الحصول على تفاصيل أي معتقل عبر كتابة اسمه على محرك البحث الموجود على موقع الشبكة السورية لحقوق الإنسان، كما إنه بإمكانكم إدخال اسم وتفاصيل أي معتقل، وسيقوم فريق العمل الخاص بتوثيق المعتقلين بالتحقق من البيانات، ثم إدخالها في حال صحتها.

ثانياً: تفاصيل التقرير:

تميَّزت الاعتقالات التعسفية في تشرين الأول بقيام القوات الحكومية بعمليات مداهمة واعتقال شبه يومية شملت المدنيين في الأحياء الرئيسة في مدن دمشق وحلب وحماة، في دمشق شملت عمليات الاعتقال الشرائح العمرية بين18 – 42 عاماً، وذلك بهدف التجنيد القسري، أما في حماة وحلب فقد شملت عائلات النشطاء ومقاتلي فصائل المعارضة المسلحة.
القوات الحكومية أيضاً وفي تشرين الأول قامت بعمليات اعتقال موسعة بحق المدنيين المتجهين إلى لبنان وذلك لدى مرورهم من المعابر الحدودية مع لبنان، وشملت هذه الاعتقالات بشكل خاص المدنيين من سكان مدن محافظة ريف دمشق الخارجة عن سيطرة القوات الحكومية مثل الزبداني ومضايا ودوما والمعضمية.

تنظيم داعش استمر أيضاً في سياسة الاعتقال التعسفي بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته، حيث شملت عمليات الاعتقال المخالفين للتعاليم المفروضة قسراً من قبل التنظيم، وأيضاً أصحاب محلات الاتصالات ومقاهي الإنترنت ومحلات الصرافة، والمدنيين الذين يحاولون النزوح من مناطق سيطرة التنظيم إلى مناطق سيطرة فصائل المعارضة المسلحة.
قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية من جهتها، استمرت في سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين والنشطاء السياسيين والإعلاميين المعارضين لتوجهاتها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، حيث تركزت عمليات الاعتقال هذه في مدينة الحسكة، ومدينة عفرين بريف محافظة حلب، إضافة إلى حملات موسعة للاعتقال بهدف التجنيد القسري تركزت في مدن القامشلي بريف محافظة الحسكة وعفرين.

تنظيم جبهة فتح الشام من جهته أيضاً، قام بعمليات اعتقال استهدفت نشطاء المؤسسات والجمعيات الخيرية والإنسانية، حيث قامت عناصر مسلحة تابعة لتنظيم جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) يوم السبت 26/ تشرين الأول، باعتقال 7 أعضاء من كادر فريق ملهم التطوعي بينهم سيدة، وذلك أثناء قيامهم بتنظيم حفل للأطفال في مخيم قرية الدرية للنازحين السوريين الواقع في ريف محافظة اللاذقية.
تنظيم جند الأقصى المندرج ضمن الجماعات الإسلامية المتشددة والذي انضم مؤخرا لتنظيم جبهة فتح الشام، قام في تشرين الأول بعمليات اعتقال موسعة في ريف إدلب الجنوبي شملت مدنيين وعناصر مسلحة تتبع لفصيل حركة أحرار الشام الإسلامية وهي إحدى فصائل المعارضة السورية المسلحة.

وفي تشرين الأول أيضاً، قامت فصائل المعارضة السورية المسلحة المتواجدة في مناطق ريف دمشق، بعمليات اعتقال متبادلة استهدفت عناصر من فصائل المعارضة المسلحة والكوادر الخدمية التابعة لفصائل جيش الإسلام وفيلق الرحمن.
الجدول التالي يوضح توزع حالات الاعتقال التي حصلت في تشرين الأول، والتي تمكنا من تسجيلها، ونؤكد أن هذا هو الحد الأدنى، بسبب الظروف الأمنية واللوجستية.

حصيلة الاعتقالات التي وثقت في تشرين الأول توزعت على النحو التالي:

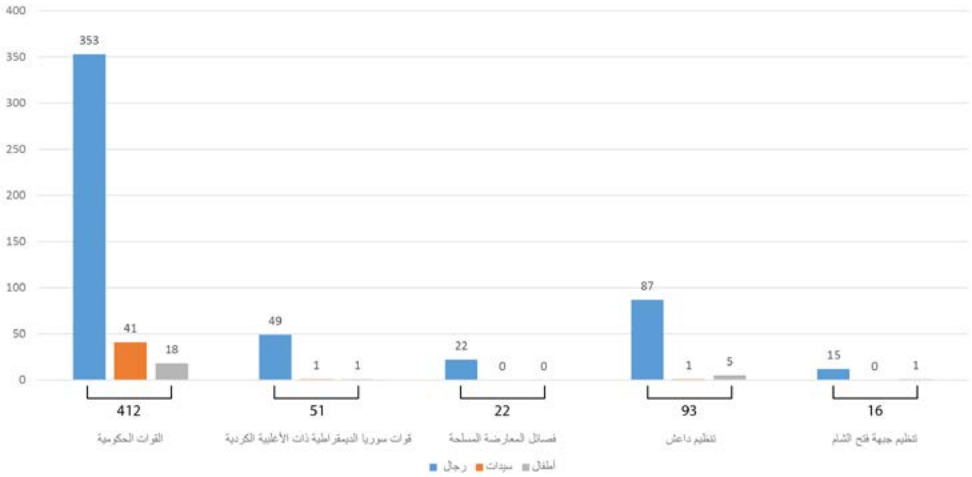

أما حالات إطلاق سراح المحتجزين من مراكز الاحتجاز المختلفة، فقد توزعت على النحو التالي:

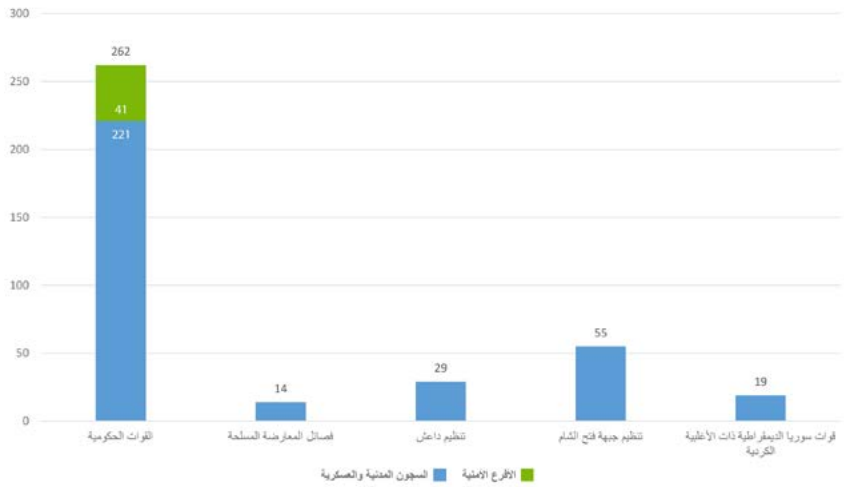

نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، توزعت على النحو التالي:

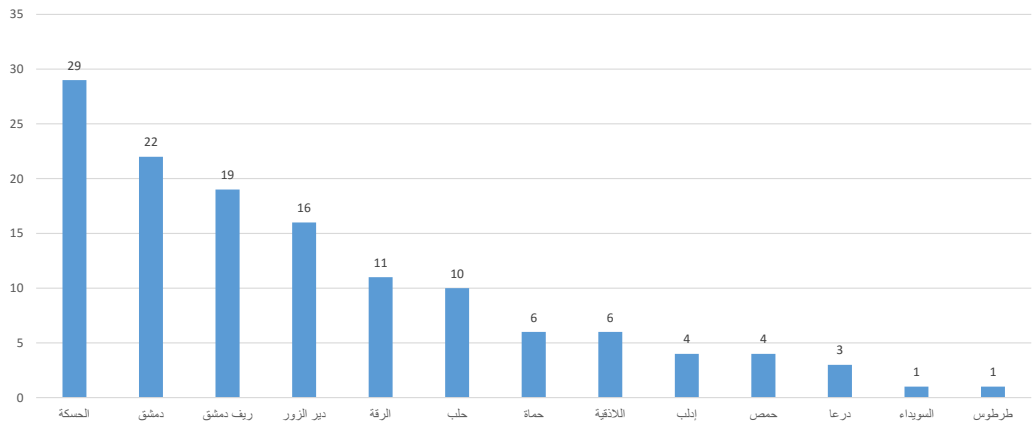

الجهات المسؤولة عن المداهمات:

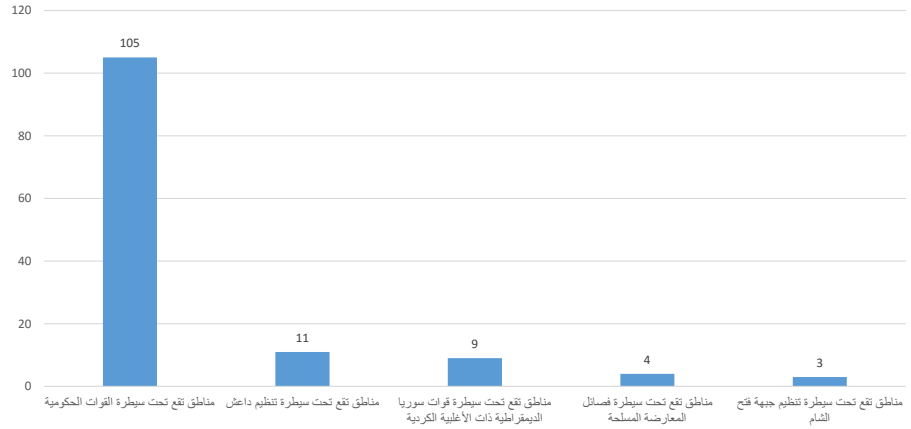

حالات خطف قامت بها جهات لم نتمكن من تحديدها:

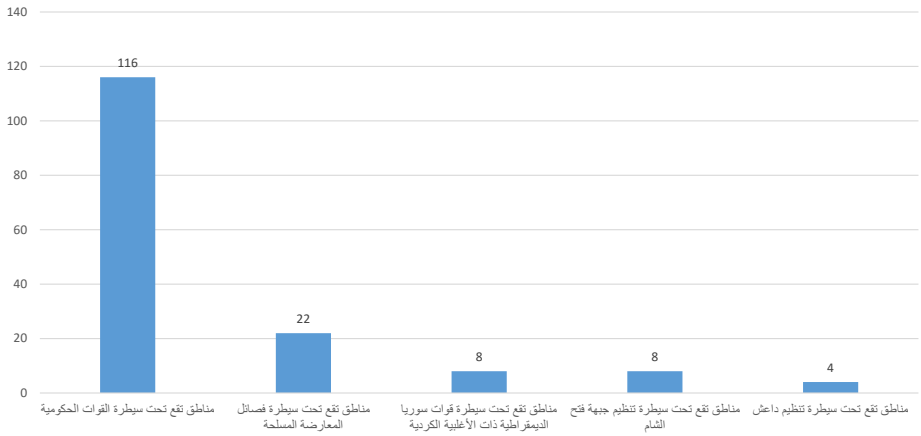

ثالثاً: أبرز حالات الاعتقال التعسفي في تشرين الأول:

القوات الحكومية:

(لم نستطع ذكر الاسم لدواعٍ أمنية)، أنثى، من مدينة حماة، تبلغ من العمر 28 عاماً، اعتقلتها القوات الحكومية لدى مرورها من نقطة تفتيش في حي المزارب بمدينة حماة، تم نقلها إلى فرع الأمن العسكري يوم الإثنين 10/ تشرين الأول/ 2016، مايزال مصيرها مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

التنظيمات الإسلامية المتشددة:

الناشط الإعلامي محمد الأشقر، من أبناء محافظة اللاذقية، مراسل قناة أورينت الفضائية، يوم السبت 8/ تشرين الأول/ 2016، اعتقله عناصر مسلحة تابعة لفصيل جند الأقصى أثناء مروره على أحد نقاط التفتيش التابعة لها على طريق إحسم – البارة في ريف محافظة إدلب الجنوبي، أفرج عنه الأحد 9/ تشرين الأول/ 2016.

قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية:

الناشط السياسي علي إبراهيم، رئيس ممثلية المجلس الوطني الكردي في مدينة المالكية بريف محافظة الحسكة، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية من مكان وجوده في مدينة المالكية بريف محافظة الحكسة، الخميس 20/ تشرين الأول.

جهات لم نتمكن من تحديدها:

نوار عبد الكريم ادريس، أنثى، من مدينة حمص، ممرضة، تعرضت للاختطاف والاختفاء القسري من قبل مسلحين مجهولين أثناء وجودها في ريف حمص، وذلك يوم الأحد 30/ تشرين الأول/2016 .

رابعاً: التوصيات:

1. لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

القرار رقم 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار رقم 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

2. يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحمل مسؤولياتهم تجاه مئات آلاف المحتجزين والمختفين قسرياً في سوريا.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان